مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٠٨**

الخميس، ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الساعة ١٣/٤٠

نيويورك

الرئيس:	السيد وهبة	(الجمهورية العربية السورية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	اسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد تروتفاين
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد سو
	فرنسا	السيد دوكلو
	الكاميرون	السيد تشونغونغ أيافور
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) (S/2003/715)

03-46746 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٣/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣) (S/2003/715)

الرئيس: أرحب بوجود نائبة الأمين العام في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٢٤ من قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الوثيقة S/2003/715.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2003/812، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اسبانيا وأنغولا وبلغاريا وشيلي وغينيا والكاميرون والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، اسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، بلغاريا، شيلي، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

الممتنعون:

الجمهورية العربية السورية.

الرئيس: نتيجة التصويت كما يلي: ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع دولة عضو واحد عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أؤكد من جديد اقتناعنا بأن نجاح إعادة الإعمار السياسي والاقتصادي في العراق، وبالتالي، استقراره، يقتضي أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في إدارة مرحلة ما بعد الصراع في البلد. والقرار الذي اتخذناه من فورنا لا يتماشى مع ذلك الهدف، كما لم يقصد في جوهره أن يتفق مع ذلك الهدف. وعلى وجه الخصوص، نريد وضع جدول زمني لعملية الانتقال السياسي – تمشيا مع أحد الاقتراحات التي تقدم بها الأمين العام – مما ييسر تحقيق الاستقرار في العراق.

ومع ذلك، فإن القرار الذي اتخذ اليوم يفي باحتياجات محددة معينة ما فتئ المجلس يتعرف عليها لفترة من الزمن – وهي احتياجات بيّنها الأمين العام نفسه في تقريره الذي قدمه في تموز/يوليه. ونلاحظ أن مجلس الأمن بقراره إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، فإنه يعزز

من أنشطة الأمم المتحدة في العراق ومن عمل الممثل الخاص بتزويدها بالوسائل اللازمة للقيام بولايتها. ولذلك السبب صوتت فرنسا لصالح القرار.

السيد نغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إن نص القرار الذي اتخذناه من فورنا بوصفه قرار مجلس الأمن ١٥٠٠ (٢٠٠٣) يتناول مسألتين محددتين ألا وهما المجلس الحاكم في العراق وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة ذلك البلد. وبإعراب القرار عن تأييده للمجلس الحاكم في العراق، فإن القرار يعجل باليوم الذي يكون فيه شعب العراق مسيطرا على شؤونه الخاصة – وهو ظرف لم يعرفه هذا الشعب لحوالي ثلاثة عقود.

وحينما جاء ممثلو المجلس الحاكم لمخاطبة مجلس الأمن في ٢٢ تموز/يوليه، اتخذوا خطوة هامة في عملية الوصول إلى المجتمع الدولي بغية التعبير عن أحلامهم وتطلعاتهم لشعب العراق وبنفس القدر من الأهمية، خططهم لتحقيق تلك التطلعات. ومن خلال القرار الذي اتخذناه من فورنا، أوضح مجلس الأمن أننا سمعنا رسالة المجلس الحاكم وأننا سنعمل معه بوصفه شريكا يمثل القطاع العريض من البلد – وهو شريك يمكن أن تشترك معه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل دعمه في مساعيه الرامية إلى بناء عراق أفضل.

ويساعد القرار على تمهيد الطريق أمام تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية التي يستحقها كثيرا الشعب العراقي الذي عانى لفترة طويلة. كما أن القرار يبعث برسالة واضحة إلى الذين يعارضون التحول السياسي الجاري في العراق مفادها أنهم لا ينسجمون مع الرأي العام العالمي. وفي هذا القرار نؤيد مرة أخرى الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق. وقد أوصى الأمين العام بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لتمكين الأمم المتحدة من الوفاء بصورة أفضل بمسؤولياتها في إطار القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)؛ ونحن نؤيد طلب الأمين العام تأييدا تاما.

السير إمير جونس باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إن النص الذي اعتمد للتو بوصفه قرار مجلس الأمن ١٥٠٠ (٢٠٠٣) يعكس الدور الحيوي للأمم المتحدة في العراق وينشئ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. كما يرحب النص، بحق، بتشكيل مجلس الحكم في العراق. ونحن متفقون جميعا على أن الهدف هو أن تنشأ في أقرب وقت ممكن حكومة ممثلة دوليا تمارس سيادة العراق. ولا بد من العمل من أجل ذلك مع الشعب العراقي ومن خلاله. وإننا نريد إحراز تقدم سريع، وإن كان الأمر سيستغرق بعض الوقت، بطبيعة الحال، لإنشاء الحقوق والفرص التي طال حرمان الشعب العراقي منها.

والمملكة المتحدة تعمل مع شركائها في التحالف من أجل إقامة عراق يستطيع أن يتبوأ مكانه الصحيح في المجتمع الدولي وحيث يمكن لأدوات المجتمع الدولي أن تعمل بصورة طبيعية. وسوف يستلزم ذلك دوراً متعاظماً للأمم المتحدة ووكالاتها، وستكون بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق محفزاً هاما في هذا المجال.

أخيرا، ترحب المملكة المتحدة بالدعم الذي حظي به هذا القرار، مما يعكس وحدة مجلس الأمن والاتجاه المتزايد لدى أعضائه نحو العمل من أجل الهدف المشترك المتمثل في أن يكون العراق مستقراً ومتحداً وحراً.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): صوتت باكستان لصالح القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣) بشأن العراق. وينطوي هذا القرار على عنصرين هامين: أولا، الاعتراف بمجلس الحكم في العراق، وثانيا، إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق.

وفي كل مرحلة من مراحل مداولات المجلس بشأن العراق فيما يتعلق بالقرارات ١٤٧٢ (٢٠٠٣) و ١٤٧٦ (٢٠٠٣) و ١٤٨٣ (٢٠٠٣) بشكل خاص، ما فتئت باكستان تضع نصب عينيها مصالح الشعب العراقي. والقرار الذي اتخذ للتو يؤكد على سيادة العراق وسلامة أراضيه. وباكستان، بطبيعة الحال، تود أيضا أن يتم التأكيد على مبادئ أخرى، مثل حق الشعب العراقي في اختيار مستقبله السياسي وشكل حكومته وفي ممارسة حقه في تقرير المصير؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وعدم المساس بها؛ وسيادة وسيطرة العراق على الدوام على موارده الطبيعية؛ واحترام التقاليد الدينية والثقافية لشعب العراق واحترام قدسية الأماكن المقدسة؛ وأخيرا، حق الأمة العراقية في إعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي. تلك المبادئ تشكّل في واقع الأمر الإطار الذي يجب أن يتخذ مجلس الأمن من خلاله كل القرارات والإجراءات ذات الصلة بالعراق.

وباكستان قد دعت أيضا إلى قيام الأمم المتحدة بدور مركزي في إعادة السلام والأمن في العراق، وتقديم الغوث الإنساني، وإعادة إعمار العراق واسترداد سيادته واستقلاله. والقرار الذي اتخذ للتو يؤكد الدور الحيوي للأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان، أن الفقرة ٢ تقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لمساندة الأمين العام في أداء مهمته المقررة بموجب القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، على النحو المتوخى في الفقرة ٩٨ من تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) (S/2003/715).

ونرحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق. وباكستان لا يساورها أي شك في أن المهام التي ستواجهها البعثة جسيمة؛ وينبغي أن توفر لها الموارد الضرورية للوفاء بالغرض الذي أنشئت من أجله. ولا يساورنا أي شك أيضا في أن دور البعثة سيتعاظم وسيزداد أهمية مع مضي الشعب العراقي قدما نحو استرداد سيادته الكاملة وإنشاء حكومة تمثيلية بالكامل.

لقد أشار الأمين العام في تقريره المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) إلى أن مجلس الحكم "سيكون شريكا عراقيا ذا نطاق تمثيلي واسع يمكن للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي ككل التحاور معه" (S/2003/715، الفقرة ١٠٧). وحكومة باكستان قد اعتبرت إنشاء مجلس الحكم خطوة أولى نرحب بها نحو إعادة الحكم والسيادة إلى شعب العراق في أقرب وقت ممكن.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، قال الممثل الخاص للأمين العام، السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، إن مجلس الحكم "ذو قاعدة تمثيلية عريضة للطوائف المختلفة الموجودة في العراق" (S/PV.4791، ص ٨) وإنه بحاجة إلى كامل دعم المجتمع الدولي. كما أكد على ضرورة إعداد جدول زمني لاستعادة السيادة العراقية في أقرب وقت ممكن. ويسعدنا أن آراء حكومة بلادي بشأن مجلس الحكم ومفهوم التطور نحو حكومة ممثلة بصورة كاملة، على النحو الوارد في الفقرة ١، قد حظيت بالموافقة.

وعند هذه المرحلة، أود أن أدلي بملاحظة ذات طبيعة عامة. الجميع يقرون بقيمة المشاورات وتوافق الآراء بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. إلا أننا نعتقد أنه ينبغي أن يشارك كافة أعضاء المجلس في مناقشة قراراته والموافقة عليها في نهاية المطاف. وباعتبارنا عضوا غير دائم العضوية، نأمل في المستقبل أن يتوفر لنا مزيدا من الوقت للنظر في مشاريع القرارات، لا سيما ما يتعلق منها بمواضيع هامة، مثل موضوع العراق.

إننا نعتقد أن شعب العراق يواجه تحديات عظمى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونأمل أن اتخاذ هذا القرار سيمكن المجتمع الدولي من تسريع تقدم العراق

نحو إعادة الأحوال الطبيعية بشكل كامل في البلاد. ونتطلع إلى اليوم الذي يمكن لهذه الأمة العظيمة، التي تربطنا بها أواصر قوية في التاريخ والعقيدة والثقافة، من أن تستعيد مكانتها السابقة في المجتمع الدولي وأن تبرز كأمة رائدة في العالم الإسلامي.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): ترحب إسبانيا باتخاذ هذا القرار، الذي شاركنا في تقديمه. ويعكس نص القرار روح مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته اسبانيا والذي كان وفد بلادي يتوق إلى الموافقة عليه في الأيام الأخيرة من رئاستنا، لكن أسبابا تتعلق أساسا بجدول الأعمال حالت دون ذلك.

إن هذا القرار ضروري ويتسم بالواقعية والأهمية. فهو ينشئ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ويؤكد على الدور الحيوي للمنظمة في إعادة إعمار العراق. وفضلا عن ذلك، يرحب القرار بإنشاء مجلس الحكم باعتباره خطوة أولى نحو تحقيق ما نتمناه جميعا، ألا وهو قيام عراق يتمتع بالسيادة والاستقرار والديمقراطية – أي عراق يملك زمام مستقبله في السلام والازدهار في نهاية المطاف.

أخيرا، أود أن أشير إلى أنني أتفق مع الملاحظات التي أبداها ممثل باكستان فيما يتعلق باستصواب أن تشمل مناقشات المجلس كل الأعضاء كقاعدة عامة.

السيد تروتفاين (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): صوتت ألمانيا لصالح القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣). ونعتقد أن القرار الذي اتخذه المجلس اليوم يشكل خطوة هامة. وألمانيا ما فتئت تؤكد على قيام الأمم المتحدة بدور حيوي في العراق، وقد رحبنا بالاقتراحات التي قدمها الأمين العام مؤخرا في ذلك الشأن باعتبارها ذات أهمية قصوى من أجل تنفيذ القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، وهو أمر ضروري.

وقرار المجلس بإنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، بالمسؤوليات المحددة في تقرير الأمين العام S/2003/715، يؤكد مجددا بالتأكيد على هذا الدور الحيوي الذي لا غنى عنه، ومن ثم فهو يشكل خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. علاوة على ذلك، يوجِد ذلك القرار مسؤولية مباشرة على عاتق البعثة قِبل المجلس، ويتيح للأمين العام تزويد جهود الأمم المتحدة بالموارد المالية اللازمة.

ونتفق مع الأمين العام أيضا في أن إنشاء مجلس الحكم جدير بالترحيب بوصفه خطوة أولى في التطور نحو إقامة حكومة تمثيلية معترف بها دوليا من أجل توفير الزخم في العملية السياسية.

والقرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣) جدير بالتقدير لتنفيذه طلبات الأمين العام المذكورة دون تسييس الأمر دون داع. وفي هذا الصدد، سوف يسهم اتخاذ هذا القرار في إيجاد طريق مشترك للتقدم، الأمر الذي سوف يؤدي إلى تمتع العراق بالسيادة الكاملة. وهذا القرار، بغض النظر عن أنه ليس بالتأكيد القرار الذي تضاربت الأقوال في وسائط الإعلام بشأنه في الأيام القليلة الماضية، أي تنقيح للقرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، يمثل من وجهة نظرنا بداية عملية ينبغي أن تؤدي إلى توازن أكثر دقة في مسؤوليات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وسلطة التحالف المؤقتة في جهودها المشتركة لإعادة بناء العراق اقتصاديا وفيما يتعلق بالقيم الديمقراطية وسيادة القانون.

وبدون الإقلال على أي نحو من مضمون هذا القرار الهام، أود أن أختتم بأننا كنا سنقدر، وإن لم نتوقع، عملية تشاورية أكثر شفافية وشمولا فيما بين جميع أعضاء المجلس، وذلك في جملة أمور بهدف إتاحة الفرصة لمزيد من أعضاء المجلس للنظر في الاشتراك في تقديمه.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): صوتت المكسيك مؤيدة للقرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣) استنادا إلى اقتناعها بالدور الأساسي والحاسم الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تؤديه في عملية إعادة بناء العراق والجهود التي يبذلها العراقيون لاستعادة سيادتهم الكاملة.

ويرى بلدي أن هذا القرار يمثل خطوة شكلية ضرورية بهدف تمكين الأمين العام وممثله الخاص من الاضطلاع الكامل بالمهام التي أناطها بهما مجلس الأمن عملا بقرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، الذي يذكر بوضوح أن من مسؤوليات الممثل الخاص للأمين العام تنسيق الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بعد الصراع، والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية المشتركة في أنشطة تقديم المساعدة الإنسانية وأنشطة التعمير، وتقديم المساعدة لشعب العراق. كما ينص القرار على وجوب القيام بتلك الأنشطة في استقلال كامل مطلق.

وفي هذا السياق إن الأمين العام نفسه في التقرير الذي قدمه S/2003/715، وفاء بولايته عن أنشطة ممثله الخاص في العراق، يقدم وصفا تفصيليا للمهام التي يرى أن تضطلع بها الأمم المتحدة، وذلك للمساهمة على نحو إيجابي في استعادة العراق لسيادته وفي إعادة بناء هذا البلد وإعماره، بما في ذلك وضع خارطة طريق وجدول زمني من أجل تشكيل حكومة كاملة التمثيل يمكنها أن تمارس سيادة الشعب العراقي.

ونرى في هذا السياق أن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، الذي ينص عليه القرار الذي اتخذناه منذ برهة، يعتبر مرحلة حيوية في أهميتها صوب الاضطلاع بكل هذه المهام. هذه البعثة تتيح للأمين العام ولممثله الخاص وجودا فعالا في العراق، حتى يتسنى لهما أداء مهامهما باستقلالية وتأثير ومقدرة.

صوتنا تأييدا لهذا القرار، لأننا حريصون على ضرورة وجود الأمم المتحدة في العراق، وحبذا لو أدت دورا حاسما في تطور الأوضاع في هذا البلد. ونرغب في أن تقدم الأمم المتحدة الدعم للشعب العراقي حتى يتسنى لهذا الشعب تشكيل حكومة ممثلة له تتمتع بالسيادة. وما نتطلع إليه هو أن تضطلع الأمم المتحدة بالمهام المنوطة بها على صعيد المساعدات الإنسانية، ونرغب بالفعل في أن تتوافر جميع القدرات المؤسسية لدى الأمم المتحدة، قدرات تسمح لها بالدفاع عن حقوق الإنسان، والنهوض بحقوق الإنسان، كما تسمح للوكالات الإنسانية بالمساهمة في كل هذه الأنشطة. كما نتطلع إلى أن تساهم الأمم المتحدة بكل نشاط، كما أشار الأمين العام، في استعادة العراق لسيادته الكاملة، ووضع حد للاحتلال العسكري. ونود أن نقول أيضا إننا ننضم إلى توافق الآراء الذي لمسناه في مجلس الأمن، ونرحب بإنشاء مجلس حكم في العراق، فهذه مرحلة هامة، مرحلة أولى منطقية، ستؤدي بنا إلى تشكيل حكومة تمثيلية حقا تمارس سيادة الشعب العراقي. بيد أن ترحيبنا بهذا المجلس لا يعني أننا نعترف به قانونيا، أو أننا نقره. كلا، إن مجلس الحكم مجلس مؤقت، يخضع لسلطة قوات الاحتلال.

وختاما أود أن أقول إن استقلال الأمم المتحدة في العراق يعني أن الأمم المتحدة لها مهام كلفها المجتمع الدولي بالقيام بها. وهذه المهام تختلف تماما عن الالتزامات التي تقع على كاهل سلطات الاحتلال، باعتبارها سلطة. إن السلطة التي شكلتها السلطات المحتلة يقع على عاتقها ضمان أمن السكان وسلامتهم في المناطق المحتلة. وهذا الالتزام ينبع من اتفاقية جنيف الرابعة، ولا يتأثر بأي حال بالقرار الحالي.

وعلى غرار أعضاء آخرين في هذا المجلس، سبق لبلدي أن عبر عن موقفه لمقدمي هذا القرار ومفاده أن بإمكاننا تحقيق اتفاق أكثر اتساعا وتوحيدا في قرارات مجلس الأمن وذلك عن طريق تحقيق توافق الآراء بين الأعضاء الخمسة عشر وعن طريق إجراء مناقشة أكثر اتساعا لجميع المبادرات. ولهذا السبب، نأمل أن تُحترم الإجراءات عند اتخاذ مبادرات في المستقبل حتى يشارك جميع أعضاء المجلس، في جميع مراحل مناقشة أي قرار وفي اتخاذه.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يؤيد الاتحاد الروسي دائما تعزيز دور الأمم المتحدة في التسوية السياسية للحالة في العراق. ونحن مقتنعون بأن حل المشكلات المعقدة التي تواجه ذلك البلد لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الجهود المتواصلة للمجتمع الدولي بأسره والدور الحاسم للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ومن الضروري أن تُستعاد، سيادة العراق بالكامل في أقرب وقت ممكن وأن يعطى الشعب العراقي الحق في إدارة موارد بلده باستقلالية. وينبغي تهيئة الظروف لكفالة أن يكون الشعب العراقي قادرا على اختيار حكومة شرعية ومعترف بها دوليا ويمكنها المساعدة في حل الأزمة في البلاد.

ومنذ البداية، أيد الاتحاد الروسي قرار المجلس بشأن إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة لمساعدة العراق. والقرار المتخذ اليوم، بمشاركة نشطة منا، يعكس تماما موقف روسيا الذي يؤيد توصيات الأمين العام بنشر بعثة للأمم المتحدة مكتملة الصلاحية وتؤدي دورا هاما في حل الأزمة العراقية وإعادة بناء العراق. وينسجم هذا القرار مع نهج روسيا تجاه إنشاء مجلس حكم مؤقت للعراق، وهو خطوة أولى هامة نحو إقامة حكومة معترف بها دوليا واستعادة سيادة الدولة.

ونأمل أن يعطي هذا القرار الذي اتخذه المجلس، بالإضافة إلى قراره ١٤٨٣ (٢٠٠٣) زخما إضافيا لتوسيع المشاركة الحقيقية للأمم المتحدة في عملية ما بعد الحرب في العراق، بما يفضي إلى تسوية يعتمد عليها للمشكلة العراقية وفقا للقانون الدولي.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفد الصين بالقرار الذي اتخذه للتو مجلس الأمن بشأن العراق. ولقد أولت الصين دائما أهمية قصوى لإعادة بناء العراق بعد الحرب. وأكدنا دائما على أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا نشطا وفعالا في عملية إعادة بناء العراق.

ولقد أوصى الأمين العام قبل شهر بإنشاء بعثة للأمم المتحدة لمساعدة العراق. ونعتقد أنها توصية هامة جدا ستساعد على تعزيز دور الأمم المتحدة في إعادة بناء العراق. وتؤيد الصين إنشاء بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في أقرب وقت ممكن.

وترحب الصين بإنشاء مجلس الحكم في العراق. ونحن نرى أنه خطوة هامة نحو الحكم الذاتي. وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى الاستعادة المبكرة والتامة للسيادة العراقية.

وعلى ضوء الاعتبارات السالفة الذكر، صوت وفد الصين مؤيدا للقرار.

الرئيس: حيث أن ممثل الصين كان المتكلم الأخير في القائمة، سأدلي ببيان بصفتي ممثلا للجمهورية العربية السورية، وهو شرح لتصويت سورية على القرار ١٥٠٠ (٢٠٠٣).

صوتت الجمهورية العربية السورية بالامتناع عن التصويت على القرار الذي اتخذه المجلس للتو. ويأتي ذلك انطلاقا من حرصها على تجسيد الموقف العربي الذي اعتمده وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في لجنة المتابعة العربية في القاهرة بتاريخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ حيال العراق الشقيق، وفي إطار المسؤولية التي تتحملها سورية بصفتها

الممثل العربي في مجلس الأمن. إن سورية وجميع الدول العربية تؤمن بضرورة إنهاء احتلال العراق وتشكيل حكومة عراقية وطنية شرعية بأسرع ما يمكن ووفق جدول زمني واضح ومحدد في إطار المساواة في الحقوق وضمان العدالة لجميع المواطنين، العراقيين دون تمييز على أساس العرق أو المذهب أو الدين، حتى يتسنى التعامل مع تمثيل عراقي مشروع.

وتعيد سورية أمام هذا المجلس دعمها للموقف الذي اعتمده وزراء خارجية الدول العربية الأعضاء في لجنة المتابعة الذين أكدوا على أن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي هو بداية تكتسب مصداقيتها من أنها تمهد الطريق أمام تشكيل حكومة وطنية تمثل مختلف أطياف المجتمع العراقي، وتكون قادرة على تحقيق تطلعات الشعب العراقي. وبالتالي، إن الشعب العراقي وحده هو الذي يعطي الشرعية لمجلس الحكم.

تؤكد سورية تمسكها بالدور المحوري للأمم المتحدة في العراق، سواء من جهة العملية السياسية أو إعادة الإعمار فيه، وتدعم الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثله الشخصي هناك. ويؤسفنا أن مقدمي مشروع القرار لم يأخذوا بعدد من التوصيات الهامة التي تقدم بها الأمين العام في تقريره الصادر في الوثيقة S/2003/715 بتاريخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣، تلك التوصيات التي حظيت بدعم واسع من قبل أعضاء مجلس الأمن.

إن ما يدعو للأسف الشديد أن عملية التشاور، التي جرت بعيدة عن قاعات المجلس وفي إطار افتقد إلى الشفافية، لم تمكن الدول المنتخبة بالمجلس أو غير الدائمة العضوية، بما في ذلك سورية، من إبداء آرائها إزاء مضمون القرار. وقد أدى ذلك، إضافة إلى تمسك متبني مشروع القرار بالنص المطروح وعدم قبول إدراج أي تعديلات منطقية عليه، إلى تضييق الخيارات المتاحة أمامنا وحصرها بمبدأ ”القبول أو الرفض“.

وتأمل سورية من مجلس الأمن أن يتعامل في أية مناقشات أو قرارات قادمة تتعلق بالعراق بشكل شامل مع كافة القضايا التي تشكل الهواجس الحقيقية للشعب العراقي الشقيق؛ وأن يعمل على إيجاد حل لها يضمن التوصل إلى إنهاء الاحتلال وتمكين الشعب العراقي من استعادة سيادته على أرضه وإقامة حكومة وطنية منتخبة تحظى بدعم الشعب العراقي واعتراف الأسرة الدولية بها في أسرع وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠